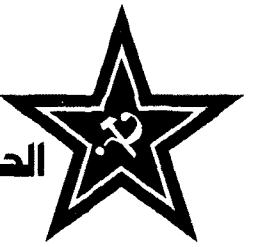

الحركة الشيوعية العربية: الواقع والمرتجى (٣)

فيما يلي المساهمة الثالثة في سلسلة «الحركة الشيوعية العربية: الواقع والمرتجى.» وكنّا قد نَشَرْنا مساهمتي سلامة كيلة (فلسطين/سوريا) وعبد الغفّار شكر (مصر). وننْشر مساهمة أحمد بهاء الدين شعبان (مصر) في العدد القادم.

الآداب

ياسين الحاج صالح*

بعد أكثر من عقد ونصف على انهيار شيوعية القرن العشرين ومعسكرها الدولي، سيكون من غير المجدي أن ننطلق في تناول تلك التجربة من «مقاربة داخلية،» أعني بالاستناد إلى الماركسية وأدواتها التحليلية لدراسة تطبيقها التاريخي الذي عرفناه. فلقد كانت المقاربة الداخلية منحازةً على الدوام وغيرَ شرعية عقليًا، أما اليوم فهي مفارقةٌ تاريخيةٌ بالكامل. ولذلك سنَخْتبر، بدلاً منها، مقاربةً تمكّننا ـ في آنٍ واحدٍ ـ من نقد الشيوعية التاريخية، ومن اقتراح أفقٍ للفاعلية التغييرية في عالمنا المسدود اليوم. وتتمحور المقاربة المذكورة حول مفهوم «تملُّك التغيير أو الحداثة» الذي يمثِّل، في تقديرنا، جوهرَ الرؤية التحررية الماركسية ذاتِها، والمضمونَ الحيَّ للديموقراطية والاشتراكية معًا.

الشيوعية انتهت

كان الاتحاد السوفييتي رأسَ اليسار الشيوعي وعقلَه المفكِّر. وليس ثمة ما هو أكثرُ طبيعيةً من أن يُفْضي قطعُ الرأس السوفييتي إلى موت الكائن الشيوعي وتحلُّلِ جسده. وما جَعَلَ الأمر حتميًا هو حقيقةُ أنّ اليسار الشيوعي كان قد أهدر كرامتَه الفكريةَ والسياسيةَ بولائه الأعمى والدوني للرأس السوفييتي، وبدفاعه عن الهياكل القمعية والمتعصبة والتمييزية لشيوعية القرن العشرين وحلفائها، وبموقفه الإيماني من الحقيقة. لقد كان في العموم يسارًا بلا رأسٍ ذاتيّ وبلا إرادة ذاتية، وكان من ثم عاجزًا عن التفكير والاختيار المستقل. وهذا لا ينفي ـ طبعًا ـ مبادراتٍ تمردية متفاوتةَ النجاح أنْقذتْ بعضًا من الكرامة الفكرية والسياسية لليسار الشيوعي. بل إنّ مثل هذه المبادرات هي التي يُمْكن أن تكون تراثًا يُستند إليه من أجل موجة يسارية ثالثة في العالم، بعد الموجة اليعقوبية الأولى التي أطْلقت مفهومَ «الجمهورية» وبعد الموجة الشيوعية الثانية التي أطلقت «الاشتراكية.»

إنّ ما يَصْنع ملامحَ زمننا الراهن هو أزمةُ الثقة بالنفس التي أصابت اليسارَ بعد فشل الاعتراض الشيوعي على الرأسمالية وعلى السيطرة العالمية المرتبطة بها. فالفكرة اليسارية بالذات دَخَلتْ في أزمة فكرية وسياسية ومعنوية ورمزية بدرجة تتناسب مع احتكار الشيوعية تمثيلَ اليسار. وهي، في الجوهر، أزمةُ شرعيةِ الموقف اليساري أو شرعيةِ الاعتراض على الرأسمالية ومشروعها للسيطرة العالمية.

كان يلتقي في مُدْرَكِ اليسارية ثلاثةُ انحيازات تأسيسية: انحيازٌ للتغيير، وانحيازٌ للضعفاء، وانحيازٌ للحداثة في مجالات الفكر والحساسية والثقافة. وفي حين سنقتصر هنا على مقاربة مفهوم اليسار الشيوعي للتغيير وتناوُلِ سياساته التغييرية بشيء من التوسع، فإنّنا سنشير بسرعة إلى بعض عناصر الانحيازات اليسارية الأخرى.

كان الضعفاء عند اليسار الشيوعي يحتلُّون موقعًا واضحًا (هو موقع المستغَلّين) في نمط الإنتاج الرأسمالي. ولذلك حاربت الشيوعيةُ النمطَ ودمَّرتْه في البلدان التي حَكَمَتْها. لكنّ صيغةَ «الضعف والقوة» تغيّرتْ تمامًا ضمن النمط الجديد؛ فلقد تكوَّن أقوياءُ جددٌ لم تَحُزِ الطبقةُ البرجوازيةُ يومًا ما يداني ما حازوه من قوةٍ وسلطةٍ وبذخ! أما الضعفاء فكان أسوأ ما في وضعهم أنهم محرومون من الحق في الكفاح وتغيير أوضاعهم.

على الصعيد الفكري كانت ثمة مفارقة: فقد تحوّل العلمُ إلى عقيدة تغييرية في ظل شيوعية القرن العشرين، وتبدلتْ وظائفُه من إضاءة الواقع إلى تقديم ميثاقٍ لتوحيد الإرادة الجمعية للمكافحين من أجل التغيير. وما أَقْصده بـ «العقيدة» هو مذهبٌ للحقيقة، أيْ مزيجٌ متجانسٌ لا تمييز فيه بين العلم البرهاني والأخلاق والجمالية و... اتجاهِ التاريخ. وكان يُطْلق على هذا المزيج اسمُ «الماركسية» أو «الماركسية اللينينية» أو «الشيوعية

* ـ كاتب سوري.

العلمية.» الحقيقة موجودةٌ كاملة في المذهب، وخارجَه ليس إلاّ الباطل. لذلك فإمّا أن تؤخذ كلاً أو تُتْرَكَ كلاً: لا انتقاء ولا انتقائية. والحزب الذي يتكوّن حول العقيدة «كارْتَلٌ» احتكاريٌّ للحقيقة. وهكذا اقترنت الشيوعيةُ بخصخصة الحقيقة، فيما تُرك للرأسمالية أن تنتحل عموميةَ الحقيقة والشراكةَ الإنسانية فيها وتوزِّعها على الفاعلية البشرية جمعاء.

في مجال الحساسية كانت الشيوعية التي عرفناها محافظةً بشكل عام، رغم تجاربَ طليعيةٍ في بدايات الثورة البلشفية في روسيا. جماليًا، كان لديها مذهب فني يدعى «الواقعية الاشتراكية،» معادٍ لاستقلالية الجمالي، وذو نزوع نفعي ضيّق، ويَفْخر بأنّه يفضّل القمحَ على الورد.

وفي مجال الثقافة أظهرت الشيوعيةُ نزوعًا نحو عسكرة الوعي والفن والتفكير والقيم والأخلاق ـ وهو ما سميناه للتو «كارتل الحقيقة.» وقد أفْضت العسكرةُ الثقافيةُ هذه إلى تصحّر ثقافي وأخلاقي في المجتمعات المحكومة، وتُرك الجانبُ الإبداعي والتطويري في الفن والفكر والأدب والنقد للثقافة البرجوازية التي حققتْ ثوراتٍ جماليةً متعاقبة.

قد ينبغي أن نضيف إلى الانحيازات اليسارية المذكورة أنّ تاريخ اليسارية منذ أيام الثورة الفرنسية يَخْتزن بعدًا احتجاجيًا نشطًا أو نضاليًا يضعه في موقعٍ معارضٍ للسلطة القائمة مع ما قد يستتبعه ذلك من مخاطر وتضحيات.

اليسار الشيوعي وتغيير العالم

انحاز اليسارُ الشيوعي إلى التغيير، لكنْ بمنطق جامد: كان مع تغيير الملْكية لا مع تملُّك التغيير ـ أيْ قدرةِ الناس المتساوية على إحداثه وجني ثماره. فمن المعلوم أنّ البرنامج الشيوعي المعياري (standard) تكوَّن من الاستيلاء على السلطة وتأميم وسائل الإنتاج أو نقلِ ملكيتها من الرأسماليين والمُلاّك العقاريين إلى الدولة الاشتراكية، التي يُفترض أنّها أكثرُ ديموقراطيةً من أية ديموقراطيات نَعْرفها. والحال أنّها لم تكن كذلك في أيّ مكان، وهو ما يعني أنّ ما تَمْلكه الدولة لا يطابق ما تملكه الأمةُ المحكومة. ولعلّ أهمّ شيءٍ لم تكن الأمةُ تَمْلكه أو تسيطر عليه هو الدولة بالذات، التي استحالت جهازًا خارجيًا غريبًا يَخْضع لمنطقه الخاص، ولا قِبَلَ لأمّة المحكومين بضبطه والتأثير في سلوكه. ومعنى ذلك، بالطبع، هو تفريغُ برنامج تغيير الملْكية من مضمونه الديموقراطي أو الاشتراكي المحتمل. فإذا كانت الرأسماليةُ الكلاسيكيةُ تنحو إلى انقسام المجتمع إلى أمتين، أمةِ البرجوازيين وأمّةِ العمّال حسب ماركس، فإنّ الشيوعية «الكلاسيكية» سارت على المنوال ذاته ـ لكنّ الأمتين هنا هما أمة الحاكمين وأمة المحكومين! لقد خَلَقت الدولةُ الاشتراكية غيرُ الديموقراطية انفصامًا بين الدولة والأمة حيث حَكَمَتْ. وليس في ذلك أيةُ غرابة؛ فقد وُلدت الدعوة الاشتراكية في حضن الديموقراطية فكريًا وسياسيًا، ولذلك اقتصرتْ على أن تكون تحديثًا للاستبداد (و«الأُمّتان» نتاجُه الطبيعي) في «تجارب الاشتراكية الواقعية» التي اُستغنت عن الديموقراطية.

المقصود بالتغيير هو القوى والفُرَص التي أَطلقتْها الحداثةُ ـ أي التراكُم الرأسمالي والطفراتُ الإنتاجية والثوراتُ العلمية والجمالية والسياسية والحقوقية، وكذلك جملةُ التفاعلات الاجتماعية والبيئية والدولية التي تشكّل التاريخَ العامَّ. التغيير، بعبارة أخرى، هو الحداثة بوجوهها المادية والسياسة والثقافية. ونستخدم مفهومَ «تملُّك التغيير» لنعني ثلاثة أمور:

١ ـ توطين التغيير، أيْ أن يتحكّم المجتمعُ بالقوى المادية والمعنوية التي تؤثّر في حياته كلاً وأفرادًا. وتتناسب فرصةُ الدولة الحديثة في السيطرة على التغيير مع قدرتها على إحداثه، الأمرُ الذي يقتضي نموًا اقتصاديًا متكاملَ الأبعاد نظرًا إلى أنّ المجتمعات التي لا تُنتج «حياتَها المادية» (حسب التعبير الماركسي) مرشّحةٌ أكثر من غيرها لفقدان السيطرة على نفسِها وللانجراف العشوائي في تياراتِ تغييرٍ خارجية غيرِ مسيطَرٍ عليها اجتماعيًا؛

٢ ـ تأميم التغيير، أيْ أن تتاح للمواطنين جميعًا فُرَصُ النفاذ (access) إلى قرارات التغيير ومؤسساته، وأن يكون لهم رأي في توجُّهاته وتوزيع ثمراته. ولا نَعْرف صيغةً لهذا النفاذ المتساوي أو المتقارب تَفُوق حريةَ الانتظام الاجتماعي المستقل وحريةَ الاحتجاج الجمعي العلني ضمن تنظيمات الديموقراطية الحديثة القائمة على مبدأي «المواطَنة المتكافئة» و«سيادة القانون.»

٣ ـ الاستيعاب الثقافي للتغيير. والمقصود بذلك: المعرفةُ العلميةُ للتفاعلات والديناميات التغييرية، والتغطية القيمية والأخلاقية والرمزية والجمالية لها. فالثقافة القومية تتكون حول الاستيعاب الثقافي للتغيير أو للحداثة، بقدر ما تتكون حول توطين قوى الحداثة التغييرية وتأميمها.

إنّ المجتمعات التي تَفْشل في توطين التغيير وتأميمه واستيعابه تُخْفق في تكوين داخلٍ وطنيٍّ حيٍّ قابلٍ للتطور. فالداخل يتكوّن نتيجةَ الحل الإيجابي لتحدّي الحداثة أو للمسألة التغييرية التي

تَطْرح ذاتَها على المجتمعات الحديثة جميعًا. ومن نافل القول أن تتعلق المسألةُ التغييريةُ بكيفية تملُّك التغيير وتعميم منافعه، لا بقبول التغيير أو رفضه: فالتغيير لا يستأذن أحدًا، بل هو يَجْرفنا منّا خارج ويغيِّرنا، أو نغيِّره نحن ونحاول السيطرةَ عليه. ومن المألوف في التجربة العربية في النصف الثاني من القرن العشرين أنّ برّانيةَ التغيير أو الانجراف السلبي في مجراه من جهة، وفئويَّته (بمعنى احتكار قراراته وثمراته من قِبل أقليةٍ اجتماعية) وفوقيَّته من جهة ثانية، و«عُجْمَته» والعجزَ عن تغطيته الفكرية والروحية من جهة ثالثة، قد تواكبتْ معًا. وكانت نتيجةُ ذلك إخفاقَ عمليةِ تكوُّنٍ داخلٍ وطنيّ، حيّ وذاتيّ التطور، عربيّ أو «قُطْريّ،» وإخفاق تكوُّن ثقافة قومية حية ومتفاعلة، عربية أو «قُطْرية» أيضًا. فالوظيفة الأساسية للمجتمعات اليوم هي إنتاجُ التغيير وضبطُه والتمرسُ بقواه وآلياته ونتائجه، أي التفاعلُ مع الحداثة. وما يجعل من ذلك وظيفةً هو البنية التنافسية للنظام العالمي، التي تَحْكم على مَنْ يُخْفق بالخروج من السباق العالمي وصولاً ربما إلى انهيار الدولة، وتكافئ الناجحين بمكاسب اقتصادية وسياسية وقيادية كبرى.

تغيير الملْكية

ما حصل من تغيير للملْكية في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية والصين وغيرها هو تغييرٌ لمرة واحدة اسمُه «الثورة،» يُشْبه مَنْ يُنعى على الإسلاميين من أنّهم يفكرون في الديموقراطية كعملية انتخابية لمرة واحدة؛ وبعد أن يقع التغيير وقعتَه الوحيدةَ ينتهي ـ وينتهي معه التاريخ، ويتكوّن جهاز سياسي جبّار لـ «حماية الثورة،» أيْ لمنع لتغيير!

ما الذي جرى في تلك «التجارب»؟ لقد تغيَّرت الملْكية بالفعل، وانتقلت المصانعُ والأراضي والمصارفُ والتجارةُ الخارجية والداخلية، فضْلاً عن التعليم والجامعات والإعلام، إلى يد جهاز سلطة غير منتخَب ولا يَخْضع لرقابة سلطة تشريعية منتخبة أو سلطة قضائية مستقلة أو سلطة إعلامية حرة. ومن المفهوم، تاليًا، أن تتغير الوظيفة الاجتماعية لـ «نزع ملْكية نازعي الملْكية»: إذ إنّها لم تصبح وسيلةً لتقوية الأكثرية المحرومة، بل أَضْحت وسيلةً جديدةً للتحكم بالمجتمع. فالواقع أنّ «الطلائع» الشيوعية من شاكلة النومنكلاتورا السوفييتية حازت سلطةً لا تدانيها سلطةٌ في القديم أو الحديث ـ لا البرجوازيةُ ولا الإقطاع، ولا القوميةُ ولا الإمبراطورية، ولا العلمانيون ولا رجالُ الدين. وكان تشكُّلُ هذه الطبقة، التي حلّتْ محلّ الطبقة البرجوازية أو الأرستقراطية القديمة، هو المضمونَ الأبرزَ «لتغيير الملْكية» الشيوعي. وكانت نتيجتُها المتوقعة تعميقَ اغتراب الشعب السياسي والروحي، واتّخاذَ اغترابه الاقتصادي شكلاً جديدًا.

ولم تكن في متناول الجمهور أيةُ آليات أو سُبُل مستقلة للتأثير في هذا الوضع. ففيما عدا الحزب الشيوعي، الواحدِ بداهةً، كانت النقاباتُ تابعةً وتمثِّل ربَّ العمل ـ الذي هو الدولة ـ لا أُجَراءه الذين باتوا في وضع أدنى من وضع «العمل الحرّ» في ظلّ الرأسمالية. صحيح أنّ هؤلاء الأُجراء لم يكونوا جياعًا كحال العمّال البريطانيين قبل منتصف القرن التاسع عشر مثلاً، لكنّهم كانوا معدمين سياسيًا أكثرَ من العمّال في أيّ بلدَ رأسمالي. وكانت كلّ أشكال التنظيم الاجتماعي تحت رقابة سلطة الدولة الحزبية، المعزَّزة بأجهزة مخابرات فتّاكة. وإلى ذلك كلّه كانت أشكالُ الانتظام الاجتماعي التقليدية، من طوائف دينية وروابط أهلية، محارَبَةً بصراحة. وبالنتيجة، فلئن عجز الشعبُ عن تغيير أيّ شيء في واقعه، فذلك لأنّه فَقَدَ سيطرتَه على نفسه وانكشف أمام نظام هيمنة صارمة متعددة الوجوه والأدوات: بوليسية وثقافية وإعلامية واقتصادية. وما كان يُمْكن إحداثُ التغيير من ضمن آليات عمل نظام مغلق إلى هذه الدرجة. فحيث يكون التغييرُ مَطْلبًا فإنّه سيفضي إلى تغيير النظام كلّه؛ وحيث ينبغي الحفاظُ على النظام فلن يتأتّى ذلك دون قمع التغيير ومقاومته. هذا هو درسُ غورباتشوف.

وهكذا لم يندرجْ تغييرُ الملْكية في توسيع الديموقراطية البرجوازية أو تعميمِها ونقلها إلى مجال الاقتصاد. لقد تغيَّرت الملْكية حقًا، **لكنّ الشعب لم يَمْتلك التغيير**، ولم تُتح له فرصُ التجمع والاحتجاج والتعبير من أجل إحداث ذلك التغيير والتمرّس بالقوى والعمليات التغييرية والاستفادةِ من ثمارها. والنتيجة أنّ المجتمعات المحكومة خرجتْ، عبر التغيير الثوري لنظام الملْكية، من المشاركة في عملية التغيير العالمية؛ أيْ خرجتْ من المشاركة في الحداثة ـ قوةً ومعنى.

تملّك التغيير في دولة الرفاه

على المقلب الآخر، أتيحت للمجتمعات الرأسمالية المركزية، بعد الحرب العالمية الثانية بخاصة، درجةٌ من المشاركة في التغيير ومِنْ تملُّكه لم يَحْظَ بها شعبٌ في القديم ولا في الحديث. فلقد كانت الديموقراطيةُ التمثيلية وحقوقُ الإنسان الأساسية مرعيةً على العموم. وكان دخلُ أكثرية الناس يتزايد، وفرصُ وصولهم إلى معلوماتٍ موثوقةٍ مضمونةً، وحظيت الجامعاتُ باستقلال في

تحديد مجالها ومعايير عملها، وكانت وسائلُ الإعلام أكثرَ حيويةً وحريةً، والفنونُ مزدهرةً، وتمتّعت الأحزابُ الشيوعيةُ الوفية لعقيدة تغيير الملْكية بحرية أعلى مما تمتعتْ به في البلدان الشيوعية بالذات.

قد يجادل بعضُنا في وجوهٍ ممّا ذكرنا، أو فيها كلِّها. لكنّ الإنصاف يقتضي الاعتراف بأنّ إنجازات الحداثة الديموقراطية الرأسمالية، كما تجسَّدتْ في دولة الرعاية الاجتماعية، كانت معيارًا لغيرها. وهذا يعني أنّه لا يُمْكن نقدُها إلاّ على أرضية وعودها هي بالذات، وإلاّ كان النقد تحكّميًا. والحال أنّ نقد الحداثة الغربية الشرعي والمطلوب والواجب كان مُصادَرًا لمصلحة نموذجٍ فاشلٍ للحداثة هو النموذج الشيوعي. ولذلك، قد يكون الخروجُ من قبضة النقد الشيوعي هو الخطوةَ التي لا بدّ منها لنقد الحداثة الرأسمالية بالذات.

ومع ذلك، فإنّ إبداعية الحداثة الغربية وريادتَها، اللتيْن تجعلان منها معيارًا كونيًا، تخفيان أيضًا أشكالَ اللاعدالة واللاحرية واللاإنسانية في سياسات دول الغرب وفي نُظُمها الاجتماعية ـ وبالخصوص في مجال العلاقات الدولية، وبصورةٍ أخصّ في ما يسمّى «الشرق الأوسط» الذي يحتلّ اليوم موقعًا شبيهًا بموقع البروليتاريا في منظومة ماركس: موقعِ الوطأة الأشدّ للسلطة والهيمنة العالمية.

ما نريده هو ضرورةُ التحرر من السحر الغربي ومن الهيمنة الغربية التي تتوسل تفوُّقَ أنظمة الغرب الراهنة لتأبيد الرأسمالية والسيطرة العالمية. ولكنّ المعضلة هي أنّ نقد الحداثة الغربية من خارجها يغدو تحكُّميًا أو تأمُّليًا أو حتى رجعيًا، في حين أنّ النقد من داخلها يحيل عليها ويثبّتها كمقياس للعالم. إذنْ، كيف يُمْكن نقدُ الحداثة وتمركزها الغربي دون اصطناع أشكال مشوَّهة وتعويضية من التمركز القومي أو العرقي أو الثقافي المعكوس؟ المسألة نظرية وعملية معًا، وكان فشلُ الجواب الشيوعي عليها قد شوَّشَها ومَنَحَ الحداثةَ الرأسماليةَ والديموقراطيةَ عمرًا جديدًا. ولذلك فإنّ غرضنا ليس تمجيدَ الحداثة الرأسمالية الديموقراطية بل تبديد النقد الشيوعي لها من أجل أن نتمكن من رؤية حدودها ونباشرَ عمليةَ نقدها. فالحقّ أنّه بقدر ما تَزْداد الحداثة الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، أنانيةً وتحجُّرًا، وتُمْعن في دفع العدالة والمساواة والحرية في العالم إلى طريق مسدود، وتُنْذر بمستقبل يزداد قتامةً ولاعقلانيةً، فإنّ الحاجة تُلِحّ ـ أكثرَ فأكثرَ ـ إلى نقد فكري وفلسفي وأخلاقي للحداثة هذه وإلى بلورةِ رؤيةٍ أكثرَ عدالةً وحريةً.

الأرض تدور، والعالم يتبدل، والتغيير ذاته يتغير

هل تُمْكن اليوم بلورةُ سياسةٍ يساريةٍ حول تملُّك التغيير؛ سياسةٍ لا تَرِدُ من مستنقع تغيير الملْكية الآسن الذي وَرَدَتْ منه شيوعيةُ القرن العشرين؛ سياسةٍ لا ترتدّ كذلك إلى محض التبشير بالديموقراطية، وبالخصوص في مجتمعاتٍ متدنّيةِ الدخل تَكْتنفها مشكلاتُ الاندماج الداخلي ومخاطرُ إقليميةٌ جمة، كما هي حالُ مجتمعاتنا؟ هل يَصْلح تملُّكُ التغيير ركيزةً لموجة يسارية ثالثة؟

جوابنا أنّ تملُّكَ التغيير غيرُ كافٍ لسببيْن:

(١) فقد تغيَّرَ التغييرُ، ودخلت الحداثةُ في أزمة ـ سواء كانت أزمةَ تحلُّل كما يرى ما بعد الحداثيون، أو عدم اكتمال كما يرى هابرماس. وفاعلو الحداثة السياسية الذين عرفناهم ـ من مثقفٍ وحزبٍ سياسي ودولةٍ شرعيةٍ قانونية ومحتكرةٍ للسيادة، وإيديولوجيةٍ كليةٍ أو «سرديةٍ كبرى» ومدرسةٍ وجيشٍ وطنيٍ وسياسةٍ اقتصادية حمائية ودول وأحزاب.. ـ يعانون أزمةً لا جدال فيها. ولعلّ بروز مفهوم «ما بعد الحداثة،» على غموضه، يغطّي تغيرَ التغيير أو تبدُّل نظامه.

(٢) مفهوم «تملُّك التغيير» ـ مثل تغيير الملْكية ـ يقوم على مركزية الدولة الوطنية والتمركز حول التنمية. وهو، مثله أيضًا، مبني على انقسام العالم إلى دول قومية سيدة، في حين أنّ العالم لم يكن كذلك في أيّ يوم. لقد كان هناك مزيج من دول قومية وإمبراطوريات ودول ناقصة المقوّمات والسيادة. اليوم، وبعد انتهاء مرحلة التحرر الوطني [في كثير من الدول]، لم يعد تعميمُ نموذج الدولة القومية مغريًا، فضلاً عن أنّه لم يعد ممكنًا. وتكوُّنُ «دول فاشلة» حسب المفهوم الأميركي، دولٍ عاجزةٍ عن تحمُّل أعباء سيادتها، ودخولُ فاعلين منظِّمين من خارج الدول إلى مسرح العلاقات الدولية، مؤشِّران إلى الحاجة إلى نظام مختلف للعلاقات الدولية. وتمسّ الحاجةُ في تقديرنا إلى مؤسسة عالمية تستفيد وحدها من تدهور مفهوم السيادة الوطنية، وتَمْلك وحدها حقَّ التفويض بالتدخل الإنساني. وقد تكون الرؤيةُ اليسارية هنا أقربَ ما تكون إلى عالمٍ ثنائي القطب: قطب الدول، وقطب سيادة عالمية تتوسع شيئًا فشيئًا تحت الرقابة الديموقراطية للدول وللمجتمع المدني العالمي. من المبكّر الكلام على عالم بلا دول، أو على «دولة العالم» ـ ففي الشروط الراهنة من المؤكد أنّ دولة العالم ستكون دكتاتورية، والدول القومية الراهنة هي أحزابها السرية.

وقبل كل شيء ربما هناك حاجةٌ إلى تحرير مفهوم «التغيير» من حمولاته التنموية الرأسمالية؛ أعني التوسع المادي بأيّ ثمن، أو البرنامج الديكارتي للسيطرة على الطبيعة بحيث نصير سادتَها ومُلاّكَها، وهو البرنامج الذي أنجب الرأسماليةَ والاستعمارَ و... الاشتراكيةَ، فضلاً عن مشكلات البيئة. إنّ في «البرنامج الوراثي» للحداثة وللصراع على الحداثة نزعةً توسعيةً نوويةً على حساب الطبيعة وعلى حساب المجتمعات الضعيفة التي يَسْهل إلحاقُها بالطبيعة.

وبالمجمل، يبدو لنا أنّ انهيار الشيوعية وأزمة اليسار يحيلان على أزمة عالمية أعمق هي أزمة الحداثة. فلم تعد الحداثةُ ـ بنظامها الاقتصادي الرأسمالي ونظامها السياسي الديموقراطي ومركزيتها الغربية ـ تمكّننا من استيعاب التغيير الجاري في العالم، فضلاً عن كون تنظيماتها غيرَ قابلةٍ للتعميم. هذا بينما قابليةُ أي نظام للتعميم هي مقياس عدالته وشرعيته.

إنّ شرط رؤية يسارية من أجل عالم اليوم هو أن لا تحلِّق فوق وقائع اللاتكافؤ العالمي. وقد تكون أُولى مهمات اليسار في كل مكان هو العمل على تضييق الفجوة بين أقوياء العالم وضعفائه، أغنيائه وفقرائه. السؤال هنا هو: كيف يُمْكن تأميمُ التغيير عالميًا، أيْ مشاركةُ البشر جميعًا في منافعه وتحمُّلُ مغارمه والتمرُّسُ بالتحديات والمشكلات التي يثيرها.

ونميل إلى أنّ الدولة القومية لم تعد إطارًا كافيًا لتملك التغيير، وأنّ التملك العالمي للتغيير صار يقتضي أطرًا جديدةً للسياسة والسلطة في العالم من النوع الثنائي القطب الذي أشرنا إليه آنفًا. ومع ذلك، فإنّ برنامج تملّك التغيير، أي الجمع بين الديموقراطية ومستوى معقولٍ من التنمية، يحتفظ بدرجة من الراهنية في البلدان التي تعاني الدكتاتوريات وتدنّيَ مستويات المعيشة ـ وهو ما يَنْطبق على أكثر الدول العربية. بعبارة أخرى، لا يزال لدى الأطر الراهنة للسياسة والدولة في بلادنا ما تقوم به، وبالخصوص في مواجهة الموجة الراهنة من الليبرالية الجديدة. فالهدف الراهن للعمل اليساري، السياسي والفكري، هو دقرطةُ هذه الدول بما يمكّن مجتمعاتِها من الإشراف على العملية التغييرية الجارية الآن ومراقبتِها والحدِّ من خضوعها للمصالح الجزئية التي استفادت من زمن الدولانية الآخذ في الانقضاء حاليًا. فالدقرطة ومراقبة التغيير تسهمان في تقوية الداخل الوطني في هذه البلدان وعدم ترك شعوبها ومجتمعاتها في العراء الليبرالي الجديد. ونميل إلى أنّ الرؤية الشيوعية التقليدية التي تتصوّر الدولة أشبهَ بمالكة أو مربّيةٍ أو مهندسةٍ للمجتمع ليست ملائمة للردّ على التحديات الجديدة. فعلاوةً على أنّ نموذج الدولة «المالكة» هذا أفْرز تكويناتٍ اجتماعيةً مافيويةً تفضّلَ الخصخصةَ و«الانفتاحَ» دون ديموقراطية ودون رقابة اجتماعية، فإنّه لم يسجِّل نجاحات تنموية ذاتَ قيمة بعدَ المرحلة التدشينية، مرحلةِ تغيير الملْكية أو نقلها. لقد كان اليسار العربي أكثر وفاءً لبرنامج تغيير الملْكية الدولاني (والاستيلاء على السلطة) منه لتملك التغيير الديموقراطي. ومن الطبيعي أن يكون عاجزًا عن نقد الدكتاتورية على أرضية فكرية لا تولِّد غير الدكتاتورية. وبذلك حَرَمَ نفسَه أيضًا من نقد الطور الامتيازي والمافيوي الراهن في دورة حياة النظم الدولانية.

لكنْ ليست الأسبابُ التنموية والديموقراطية وحدها هي التي تدعو إلى تغيير منظورات اليسار في مجالنا «الشرق أوسطي.» إنّ موقع «الشرق الأوسط» كموطئ للسيطرة العالمية الجديدة، للنزوعات الإمبراطورية الأميركية والإسرائيلية، يقضي أن يُسْهم اليسارُ العربي في بناء صورة اليسار العالمي في المرحلة المقبلة. وهذا يحتاج منّا إلى نقد التمركز الإيديولوجي حول الذات، وكذلك نقد التمركز القومي. إنّ تفاعلاً أوسع مع الأكراد والأتراك والإيرانيين ينبغي أن يكون عنصرًا تأسيسيًا في المنظورات اليسارية الجديدة.

منطقتُنا بؤرةُ نظام السيطرة العالمية الحالي، ومركزُ إنتاج أوضاع إقليمية وعالمية غيرِ متكافئة ومنتِجةٍ للعنف والتعصّب. إنّ تغيير «الشرق الأوسط،» بمعنى تحريره من السيطرة العالمية، هو أكبرُ إسهام يمكن تخيُّله في معركة التحرر الديموقراطي العالمية في القرن الحادي والعشرين.

دمشق